

عقبات دبلوماسية وقانونية أمام ترحيل السوريين من ألمانيا

والعراقيل القانونية للترحيل إلى سوريا كبيرة، فوفقاً للمادة 33 من اتفاقية جنيف للاجئين، لا يُرحل إلا الأشخاص الذين يعتبرون "خطراً على أمن البلد" أو "يشكلون خطراً على مجتمع ذلك البلد". وسابقاً قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قبل 30 عاماً، بأن الدول المرحلة يجب أن تضمن ألا يواجه المرشحون خطراً على الحياة في البلد المستهدف.

وحتى الآن لا يزال الوضع في سوريا مقلقاً. ووفقاً لآخر تقرير أممي للأمم المتحدة عن سوريا، "يستمر قتل السوريين ويعانون من صعوبات شديدة وخطيرة وانتهاكات الحقوق".

وكشفت المنظمات الدولية مثل منظمة العفو الدولية، أن العديد من اللاجئين السوريين الذين يعودون إلى وطنهم قسراً أو طوعاً، يتعرضون للاعتقال والإستجواب والسجن.

ووفقاً لشهادات من لاجئين عائدتين إلى سوريا، فإن قوات الأمن السورية قامت بالتحقيق معهم فور وصولهم، حسب ما أكدت منظمة العفو. واعتقل العديد منهم في ما بعد أو تم تجنيدهم في الجيش.



دوريس بستوريوس

هل نريد علاقات دبلوماسية مع النظام الإجمالي في سوريا

ويظهر التقرير الأمني للأمم المتحدة "أن عمليات الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري والتعذيب ما زالت مستمرة" في دمشق وغيرها من المناطق الآمنة المزعم من البلاد.

وفي أوروبا، لم تحدث أي عمليات ترحيل حتى الآن. والدولتان الوحيدتان اللتان غيرتا سياسات اللجوء الخاصة بهما في ما يتعلق بالأشخاص من سوريا الذين يطلبون الحماية، هما الدنمارك والسويد، في حين أن الأولى لم تعد تمدد حق الإقامة للسوريين القادمين من دمشق والمنطقة المحيطة بها، فإن السويد لم تمنح طالبي اللجوء السوريين الذين يأتون الحماية تلقائياً.

ويقول وزير داخلية ولاية سكسونيا السفلى شمال غربي ألمانيا دوريس بستوريوس، "إن انتهاء قرار وقف الترحيل الخاص بالسوريين لن يسهل إجراء عمليات الترحيل لهم". ويضيف بستوريوس "لا توجد الآن رحلات جوية مباشرة إلى سوريا، ولا توجد علاقات مع نظام بشار الأسد"، متسائلاً "أيضاً أعرف ما إذا كانت الحكومة الألمانية مستعدة لإقامة علاقات دبلوماسية مع النظام الإجمالي بشار الأسد".

إستراتيجية أميركية جديدة لمواجهة الإرهاب في الداخل

وتدعو الإستراتيجية الجديدة إلى النهوض بمستوى مشاركة المعلومات بين حكومات الولايات والحكومة الاتحادية والإدارات المحلية، إضافة إلى تحسين التنسيق بين الحكومة الاتحادية وشبكات النواصل الاجتماعية، لكنها أجمعت على الدعوة إلى قوانين جديدة تهدف إلى مكافحة التهديدات الداخلية.

وفي الميزانية المقترحة المعلنة في الشهر الماضي طلب بايدين 100 مليون دولار إضافية لتمويل تدريب وتعيين محللين وممثلي ادعاء لمنع أي نشاط إرهابي وردعه.

كما تعكف الإدارة على تطوير سبل لرصد الموظفين الذين قد يشكلون تهديداً داخلياً، فضلاً عن السعي إلى مشاركة هذه التقنيات مع شركات خاصة. وقال المسؤول في البيت الأبيض إن الإرهاب الداخلي ليس تهديداً جديداً في الولايات المتحدة، لكن حدته زادت كثيراً في السنوات الأخيرة.

وتوفر الإستراتيجية الجديدة إطاراً وطنياً لحكومة الولايات المتحدة وشركائها لفهم وتبادل المعلومات المحلية المتعلقة بالإرهاب، فضلاً عن مواجهة المساهمين فيه على المدى الطويل "دون المساس بالحريات الفردية للمواطنين".

برلين - أعلنت الحكومة الألمانية الثلاثاء، أنها لم ترحل سوريين إلى موطنهم على الرغم من انتهاء وقف الترحيلات إلى سوريا منذ ستة أشهر. وأثار قرار ترحيل السوريين إلى بلدانهم الذي لا يزال يشهد حرباً مدمرة منذ 10 سنوات جدلاً سياسياً بشأن أخلاقية هذا الإجراء وقانونية تطبيقه.

وقالت متحدثة باسم وزارة الداخلية الألمانية "حتى الآن لم يتم تنفيذ أي ترحيلات إلى سوريا".

ومن المقرر تناول هذا الموضوع خلال اجتماع وزراء الداخلية المحليين للولايات بألمانيا ووزير الداخلية الاتحادي في الفترة بين الأربعاء والجمعة القادمين في مدينة روست بولاية بادن-فورتمبرغ جنوبي ألمانيا.

وتم إنهاء وقف الترحيل، الذي تم فرضه في عام 2012، مطلع العام الجاري بسبب تحفيز للامر من وزراء الداخلية المحليين المنتخمين للاتحاد المسيحي الذي تنتمي إليه المستشارة الألمانية أنغلا ميركل والمكون من الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب المسيحي الاجتماعي.

وبذلك يمكن للمسلمات في كل حالة فريدة أن تفحص مجدداً إمكانية الترحيل، الأمر الذي من المقرر أن يحدث بصفة خاصة في حالة الجناة الخاطئين ومن يعرضون الأمن العام للخطر، أي الأشخاص الذين تفترض السلطات الأمنية أن يصدر منهم جرائم سياسية خطيرة قد تصل إلى القيام بهجوم إرهابي. ولكن في النهاية تعد كل ولاية هي المسئولة عن الترحيلات.

ووفقاً لوزارة الداخلية الاتحادية، هناك 89 سوريا مصنفين على أنهم خطرون أمنيًا في ألمانيا.

ولا يزال الترحيل إلى سوريا يعد صعب التنفيذ، وذلك لعدة أسباب من بينها أن ألمانيا لا تقيم علاقات دبلوماسية مع نظام حكم الرئيس السوري بشار الأسد.

وجاء في بيان وزارة الخارجية الألمانية "السفارة الألمانية في دمشق مغلقة منذ عام 2012 وتم تقليص العلاقات مع سوريا إلى الحد الأدنى لدرجة أن إمكانات التفاوض لوزارة الخارجية الألمانية محدودة".

وتحذر منظمات حقوقية وكنايس من أي ترحيلات إلى سوريا. وأكد رئيس لجنة الهجرة التابعة لمؤتمر الأساقفة الألمان، دومينيكوس ماير، ورئيس جمعية كاريثاس الألمانية، بيتر نير "يجب ألا يتم تعريض أشخاص لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.. إعادة للاجئين إلى موطنهم يجب أن تحدث دائماً بأمان وكرامة. ذلك ليس مضموناً على الإطلاق بصفة خاصة في أفغانستان وسوريا. يجب ألا يتم إعادة أي شخص إلى هذه البلدان".

واشنطن - بعد خمسة أشهر من تعرض مبنى الكونغرس الأميركي للهجوم تنسفت إدارة الرئيس جو بايدن الثلاثاء عن خطوات جديدة لمواجهة التهديد المتزايد الذي يشكله الإرهاب في الداخل، لكنها لن تسعى في الوقت الراهن إلى تسريع تصدى للتهديدات التابعة محلياً.

وستسعى الإدارة الأميركية وفق إستراتيجية أعلنتها وزير العدل ميريك غارلاند إلى زيادة مشاركة المعلومات وتوفير مصادر إضافية لرصد التهديدات ومقاضاة مثيريها وعوامل ردع جديدة تحول دون انضمام الأميركيين إلى جماعات خطيرة.

وتأتي هذه السياسة الجديدة بعدما أجرت الإدارة الأميركية هذا العام تقييماً واسعاً للإرهاب في الداخل خلص إلى أن مناصري فكرة تفوق العرق الأبيض والجماعات المسلحة هم أخطر تهديد للامن القومي.

واكتسب هذا الأمر أهمية جديدة بعد هجوم انصار الرئيس السابق دونالد ترامب على مبنى الكونغرس في السادس من يناير في محاولة لإحباط فوز بايدين في انتخابات الرئاسة.

خامنئي يحكم سيطرته على الانتخابات الرئاسية في إيران

المعارضون يدعون إلى المقاطعة بالتزامن مع تنامي مشاعر الإحباط



قضى الأمر

تشغلهم قضايا لقمة العيش تمهد المرشحون بتوفير الملايين من فرص العمل وحل مشكلة التضخم وتوزيع إعطيات مالية على محدودي الدخل. لكنهم لم يذكروا كيفية تمويل هذه التعهدات.

ويجمع المرشحين المحادثات بين إيران والقوى العالمية لإحياء اتفاق 2015 النووي ورفع العقوبات.

لكن المرشح المعتدل عبدالناصر همتي قال إن المرشحين يسعون لتأجيل التوتير مع الغرب، بينما تجني الشركات التي يسيطر عليها أرباحاً ضخمة بالتحويلات على العقوبات.

وفي مناظرة تلفزيونية أضاف همتي، الذي شغل منصب محافظ البنك المركزي حتى مايو، "ماذا سيحدث إذا تولى المرشحون السلطة؟ المزيد من العقوبات بالمرء من الإجماع العالمي".

وكان خامنئي، صاحب القول الفصل في كل شؤون الدولة، قد استبعد مرارا التفاوض مع الولايات المتحدة. لكن طهران تجري محادثات غير مباشرة مع واشنطن وقوى عالمية من أجل العودة إلى الالتزام بالاتفاق النووي الذي انسحبت منه واشنطن في 2018.

وهمتي مرشح معتدل سمح له مجلس صيانة الدستور الذي يقوده مرشحون بخوض الانتخابات مع خمسة مرشحين متشددين ومرشح آخر معتدل. ولم يحقق نجاحاً يذكر في حشد تأييد الإصلاحيين وسط دعوات إلى مقاطعة الانتخابات.

وإذا فاز رئيس السلطة القضائية رئيسي في انتخابات الجمعة فقد يعزز ذلك فرص رجال الدين الشيعة من المرتبة الوسطى لخلافة خامنئي في نهاية المطاف. وشغل خامنئي منصب الرئيس لفترتين قبل أن يصبح زعيماً أعلى.

وانتقدت جماعات مدافعة عن حقوق الإنسان رئيسي الذي خسّر الانتخابات أمام روحاني في 2017، وذلك لدوره في الحكم بإعدام آلاف المعتقلين السياسيين في 1988. وقد اختاره خامنئي في 2019 ليرأس السلطة القضائية.

لكن الإيرانيين لا يستبعدون حدوث أمر غير متوقع، ففي انتخابات 2005 الرئاسية على سبيل المثال هزم نجاد، الذي لم يكن شخصية بارزة حينها، الرئيس القوي السابق أكبر هاشمي رفسنجاني الذي كان يعتبر على نطاق واسع المرشح الأقرب للفوز بالمنصب.

وقال المحلل سعيد ليلان المقيم في طهران "ينبغي عدم التقليل من احتمال أن يفاجئنا جليلي".

وعلى الرغم من أن خامنئي لم يبد ميله لأي مرشح علناً قال محللون إنه يفضل مرشحاً موالياً للمؤسسة مثل رئيسي أو جليلي.

ومن غير المرجح أن تحدث الانتخابات تغييراً كبيراً في سياسات إيران الخارجية أو النووية التي يحددها خامنئي بالفعل، لكن انتخاب رئيس متشدد قد يعزز قبضة خامنئي على الداخل الإيراني.

والاقتصاد الإيراني المتداعي عامل مهم أيضاً. ولكسب أصوات ناخبين على شحنات الأسلحة إلى ليبيا، وليس التصدي للمهجرين مثل المهمة السابقة.

وبذلك، تتدخل سفنتها في مناطق بعيدة عن القنوات التي يسلكها المهاجرون، وهو شرط طالبت به النمسا والمجر.

ولا ينص الميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء الذي اقترحه المفوضية الدولية للمهاجرين في البحر، وهو اتفاق أدانه المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يؤكدون أن هذا البلد ليس مكاناً آمناً للنزول فيه.

عقوبات، في خطوة قوضت التقارب مع الغرب.

وقال المرشح المعتدل محسن مهر علي زاده خلال مناظرة انتخابية بثها التلفزيون "جمعوا الشمس والقمر والسموات لجعلوا شخصاً واحداً مدعياً رئيساً".

ويقول الباحث في معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية في باريس نيبيري كوفييل إن روحاني "أراد تحرير الاقتصاد الإيراني من خلال تعزيز دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية".

ويضيف الخبير في الاقتصاد الإيراني أن هذا التوجه "أطاح به كليا" الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

وعلى الرغم من أن الكثير سيدلون بأصواتهم دعا المئات من المعارضين في الداخل والخارج إلى مقاطعة الانتخابات، ومنهم الزعيم المعارض مير حسين موسوي الذي لا يزال قيد الإقامة الجبرية في منزله منذ 2011.

وقال موسوي في بيان نشره موقع "كلمة" الإلكتروني المعارض "سأقف في صف من ستموا الانتخابات الهيئة المدة سلفاً، ومن لن يستسلموا لقرارات سرية خفية خلف الكواليس".

وخاض موسوي وإصلاحية آخر هو مهدي كرويبي انتخابات عام 2009، وأصبحاً رمزاً للإيرانيين المطالبين بالإصلاح الذين شاركوا في احتجاجات جماهيرية بعد أن فاز المتشدد محمود أحمددي بنجاد في انتخابات بيرون أنه شابهها تزوير.

لا ينظر الإيرانيون إلى الانتخابات الرئاسية التي ستجرى الجمعة على أنها فرصة للتغيير والإصلاح السياسي والاقتصادي بقدر ما يرونها مجرد اقتراع محسوم النتائج والخيارات مسبقة. وبالتزامن مع تنامي مشاعر الإحباط لدى الإيرانيين وسط دعوات إلى المقاطعة الشعبية تعزز الانتخابات المرتقبة قبضة المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي على الداخل المأزوم.

طهران - سينتخب الإيرانيون رئيساً جديداً الجمعة في سباق يهيمن عليه مرشحون متشددون مقربون من الزعيم الأعلى آية الله علي خامنئي مع تصاعد الغضب الشعبي بسبب تعثر الاقتصاد والقويود المفروضة على الحريات، وهو ما قد يدفع على الأرجح الكثير من مؤيدي الإصلاح إلى البقاء في المنازل والعزوف عن المشاركة.

والمرشح الأبرز في السباق الانتخابي الذي خضع لتدقيق شديد هو إبراهيم رئيسي القاضي المتشدد الذي يرى محللون ومطالعون أنه يمثل الوجه الأشد إثارة للرهبة في المؤسسة الأمنية.

لكن قد تخبب آمال السلطات في نسبة مشاركة عالية تعزز شرعيتها، إذ تشير استطلاعات رأي رسمية إلى أن حوالي 40 في المئة فحسب من 59 مليون ناخب سيدلون بأصواتهم.

ويرجع منتقدو الحكومة ذلك إلى الغضب الذي ينتاب الإيرانيين بسبب اقتصاد قوضته العقوبات الأميركية وقلة الخيارات المتاحة أمام الناخبين بعدما استبعدت لجنة انتخابات متشدة مرشحين معتدلين ومحافظين ذوي ثقل.



مير حسين موسوي

سأقف في صف

من ستموا الانتخابات

المهينة المدة سلفاً

وسيكون السباق لاختيار رئيس خلفاً للبراغامي حسن روحاني مقصوراً على خمسة متشددين يعتقدون نهج خامنئي المناهض للغرب بشدة، منهم رئيسي وكبير المفوضين النوويين سابقاً سعيد جليلي، واثنا من المعتدلين غير المعروفين. ويعكس الخيار المحدود غياب السياسيين البراغماتيين الذين أضعفهم قرار واشنطن الانسحاب من الاتفاق النووي المبرم في 2015 وإعادة فرض

البرلمان الأوروبي يقترح مهمة إنقاذ بحرية لإسعاف المهاجرين في المتوسط

ومند مطلع العام لقي ما لا يقل عن 813 مهاجراً حتفهم أثناء محاولتهم عبور المتوسط، وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة. وفي العام 2020 بلغ عددهم 1419 وفي 2019، 1885.

وفي المنطقة الوسطى للمتوسط، المساحة الأكثر خطورة، يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم المالي لخفر السواحل الليبيين المكلفين باعتراض المهاجرين في البحر، وهو اتفاق أدانه المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يؤكدون أن هذا البلد ليس مكاناً آمناً للنزول فيه.

وتكتشف المفوضية العليا في الامم المتحدة لحقوق الإنسان في تقرير الممارسات الحالية التي "تفضل في إعطاء الأولوية لحياة وأمن وحقوق الأشخاص الذين يحاولون العبور من أفريقيا إلى أوروبا".

وبموجب قانون البحار، على كل سفينة في البحر واجب إنقاذ سفينة معرضة للخطر.

والاتحاد الأوروبي حاضر في إطار مهمة عسكرية في المنطقة الوسطى للمتوسط، عملية إيريني، التي لها تفويض وحيد هو فرض احترام الحظر الذي تفرضه الامم المتحدة

على شحنات الأسلحة إلى ليبيا، وليس التصدي للمهجرين مثل المهمة السابقة.

وبذلك، تتدخل سفنتها في مناطق بعيدة عن القنوات التي يسلكها المهاجرون، وهو شرط طالبت به النمسا والمجر.

ولا ينص الميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء الذي اقترحه المفوضية الدولية للمهاجرين في البحر، وهو اتفاق أدانه المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يؤكدون أن هذا البلد ليس مكاناً آمناً للنزول فيه.

وتكتشف المفوضية العليا في الامم المتحدة لحقوق الإنسان في تقرير الممارسات الحالية التي "تفضل في إعطاء الأولوية لحياة وأمن وحقوق الأشخاص الذين يحاولون العبور من أفريقيا إلى أوروبا".

وبموجب قانون البحار، على كل سفينة في البحر واجب إنقاذ سفينة معرضة للخطر.

والاتحاد الأوروبي حاضر في إطار مهمة عسكرية في المنطقة الوسطى للمتوسط، عملية إيريني، التي لها تفويض وحيد هو فرض احترام الحظر الذي تفرضه الامم المتحدة

مع المهاجرين غير الشرعيين في البحر المتوسط تواجه انتقادات حقوقية واتهامات أوروبية لعدد من الدول بالتقصير في عمليات إنقاذ المهاجرين، ما دفع رئيس البرلمان الأوروبي ساسولي للدعوة إلى تشكيل بعثة بحث وإنقاذ أوروبية في البحر المتوسط لإنقاذ حياة المهاجرين.

وأعتبر ساسولي أنه "لم يعد مقبولاً" ترك هذه المهمة للمنظمات غير الحكومية فقط.

وأعلن المسؤول الإيطالي خلال مؤتمر حول اللجوء والهجرة عقد الإثنين "اعتقد أن من واجبنا إنقاذ الأرواح قبل أي شيء، على بعد مقبولاً ترك هذه المسؤولية للمنظمات غير الحكومية حصراً والتي تؤدي دور البديل في المتوسط".

وأضاف "يجب أن نعيد التفكير في عمل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي في المتوسط ينقذ الأرواح ويعاقب المهزئين. نحتاج إلى آلية أوروبية للبحث والإنقاذ في البحر تستخدم خبرات جميع الجهات الفاعلة المعنية والدول الأعضاء والمجتمع المدني والوكالات الأوروبية".